

فلم اكتفى به وبمطلق من قولنا ولم يسبب احدهما مع يفيد انه يصل على غيره  
 دخل دار الاسلام والمركن مع احد ابويه تبعاً لدار الاسلام وفي الفتح  
 اختلف بعد تبعية الاولاد فالذي في الهداية تبعية الدار في المحيط  
 عند عدم صلح الدار وهو اولى فان وقع في سهمه صبي من الغنمة  
 في دار الحرب يصل على وجهه ويحمل مسلماً تبعاً لصاحب اليد انتهى وفيه  
 نظراً لتبعية اليد عند عدم الكون في دار الاسلام متفق عليها  
 فلا يصلح مرجحاً في المحيط من تقديم تبعية اليد على الدار وصل  
 ان التبعية بالجهات الثلاثة متفق عليها والاختلاف في تقديم الدار  
 على اليد فصلح الهداية وقاضي خان وجمع على تقديم الدار  
 على اليد وهو الاوجه لما في كشف الاسرار سرق ذمي صيباً و  
 اخرجته الى دار الاسلام ومات الصبي يصل على وجهه ويصير مسلماً  
 بتبعية الدار ولا يعتبر احد ولم يحدث خلافاً وهي واردة على المحيط  
 لاقتضائه عدم الصلوة عليه بتقديم تبعية اليد على الدار لان  
 يكون على الخلاف **تمت** ما سبق من ان المراد من كونه عاقلاً يعقل  
 الصفة المذكوكة في حديث جبريل وهي ان يؤمن بالله وملئكة  
 وكتبه ورسوله واليوم الآخر وبالقدر خيره ونثره من آتته  
 يومه على الاكتفاء بالاقرار بالصفة دلالة وانه لا بد من الاقرار  
 نصاً قال شيخنا ومخالفة ما في نفع الود مسائل وعبارته فان قلت  
 يجب ان لا يحكم باسلام اليهودي والنصراني وان اقر رسالة **تمت**

احد الابوين يكون تبعاً  
 لصاحب اليد وعند عدم  
 صلح اليد يكون تبعاً  
 صح

مجتهد وبراعته دينه ودخل في دين الاسلام ما لم يؤمن بالله  
 وملئكة وكتبه ورسوله ويقرب بالبعث وبالقدر خيره ونثره  
 من الله **تمت** قلنا الاقرار بهذه الاشياء ان لم يوجد نصاً فقد وجد  
 دلالة لاننا اقر بدخوله في دين الاسلام فقد اقر بجمع ما كان  
 شرط صحة الاسلام وكما ثبت ذلك بالتصريح ببيت بالدلالة انتهى  
 قال شيخنا فخذ بيت جبريل لمصرح بها وحديث امرت ان اقاتل  
 الناس الخ اذا دان قول لا اله الا الله اقرارها دلالة فيستغنى  
 من مجموع الحديثين ان الشرط الاقرار بها اما نصاً واما دلالة  
 انتهى وان كان الكافر قريب مسلم غسل المسلم كغسل **تمت**  
**بخسة وكفنة في حقها والقاء في حفرة** ورفع الى اهل ملته و  
 هذه العبارة الحسن من قوله في الكفر تبعاً لما في الجامع الصغير  
 ويغسل ولي مسلم الكافر ويكفنه ولهذا قال في الفتح والعبارة  
 معيبة والجواب بان اراد التقريب لا يفيد لان الموازنة على التقير  
 به بعد ارادة التقريب وظاهرها قصر كونها معيبة على ذكر الولي  
 مع ان اطلاق الغسل والتكفين والدفن مما لا ينبغي ايضا الا  
 نصاً فما الى الشروع عنها زاد في البحر غير محررة لانه اطلق جواز  
 المسئلة وهو مقيد بما اذا المرن قريب كافر فان كان خلي بينه وبين  
 وكذا اطلق في الكافر وهو مقيد بغير المرن اما المرن فيلحق  
 في مخرج كالكلب **تمت** مات مسلم وله اب كافر ينبغي ان لا يمكن

Copyrighted material